الذي ألغى احكام قانون الجمعيات العثماني وسائر الجمعيات المقامة بمقتضاه.

ان ما يسترعي الانتباه حقا هو ان المحاولات الاولى للتنظيم النقابي العمالي جاءت في سياق تنامي النضال الجماهيري والوطني المناهض للاستعمار البريطاني، وأن التشريعات المقيدة لحريات الاجتماع والتنظيم قد تتالت في الفترة ذاتها التي شهدت اقبالاً جماهيرياً على الانتظام السياسي والنقابي والاجتماعي. وقد رأينا في فقرة سابقة انه منذ مطلع الثلاثينات، تسارعت هذه القيود التشريعية والبوليسية. ففي العام ١٩٣٣ صدر قانون الاجتماعات العامة، وفي العام ١٩٣٥ صدر قانون الدفاع عن شرق الاردن الذي يعمل به في حالات الطوارىء، وفي العام ١٩٣٦ قيدت حرية تأليف النوادي والجمعيات بموجب قانون جديد للجمعيات. ولقد وئدت محاولات التنظيم النقابي المبكرة بالاستناد الى هذه القوانين، مثلما ضربت ولوحقت الجمعيات والنوادي التي كانت مراكز للنشاط الوطني المناهض للامبريالية.

النضالات النقابية والمطلبية بعيد الحرب الثانية

مع ان فترة الحرب العالمية الثانية شهدت نمواً رأسمالياً سريعاً، وتفاقماً في حدة الاستغلال، وطلباً واسعا على قوة العمل، فان القمع والكبت الشديدين للحريات، من جراء القوانين الاستثنائية والملاحقة المفروضة على قوى المعارضة، قد ضيقت النطاق على النضالات العمالية النقابية والمطلبية.

وما ان انتهت الحرب، حتى انقلب الانتعاش الاقتصادي الى ركود شديد، وخلف وراءه هبوطاً شديداً في الاجور ومستويات المعيشة والاف العاطلين عن العمل. واطلق هذا، بدوره، موجة جديدة من النضالات النقابية والمطلبية في صفوف الطبقة العاملة الحديثة الناشئة.

ولعل ابرز النضالات النقابية والمطلبية التي شهدها النصف الثاني من الاربعينات، تلك التي خاضها عمال ومستخدمو شركة نفط العراق (I.P.C) اواخر العام ١٩٤٦. ولعل مضمون الرسالة التالية، التي وجهها حنا جميعان، من قسم المحاسبة في الشركة، الى حنا عصفور طالباً مساعدة جمعية العمال العربية الفلسطينية، توضح أبعاد وحجم هذا التحرك.

فقد ورد في الرسالة: «اننا عدد كبير من الشباب، نرغب في تأليف نقابة للعمال في هذه البلاد... ولكن إلمامنا بتأليف النقابات يكاد يكون معدوماً. ولهذا، نرجوكم ارسال كل ما يمكن الاستفادة به في هذا السبيل من خبراء، او على الاقل تعليمات نسير بموجبها، كبيانات تتضمن طلبات العمال بصورة مفصلة عن اجور وساعات العمل والتعويض. ويحتمل ان يعقد في غضون عشرة أيام اجتماع عام في شرق الاردن يمثل ما لا يقل عن ثلاثة الاف عامل، لكن المادة لدينا قليلة»(٥٥).

ويشير حنا جميعان الى ان كتاباً تضمن مطالب العمال والمستخدمين في الشركة، منها زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل واحترام حقوق العامل، قد وجه الى ادارة الشركة، وان ممثل الشركة حضر الى المفرق للتفاوض على مطالب العمال.

وللأسف، فانه لا تتوفر معلومات عن رد جمعية العمال العربية الفلسطينية على الرسالة، ولا عن الدعم والمساعدة اللذين قدمتهما. لكن من المعروف ان عمال ومستخدمي شركة نفط العراق في شرق الاردن نظموا، آنذاك، اضراباً ناجحاً عن العمل استمر عدة ايام، وشمل جميع المحطات